المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/HUWC8912

رشيد البزيم | Rachid El-Bazzim*

مراجعة كتاب
"لحظة الضبط: ولادة ثقافة مضادة في الحُكم"

Book Review
Le moment régulateur: Naissance d'une contre-culture de gouvernement

عنوان الكتاب في لغته: *Le moment régulateur: Naissance d'une contre-culture de gouvernement*.

عنوان الكتاب: لحظة الضبط: ولادة ثقافة مضادة في الحُكم.

تحرير: أنطوان فوشيه Antoine Vauchez.

الناشر: باريس: منشورات معهد العلوم السياسية Presses de Sciences Po.

سنة النشر: 2024.

عدد الصفحات: 416.

* أستاذ القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.
Professor of Public Law, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco.
Email: r.elbazzim@uhp.ac.ma

مقدمة

يتجاوز مفهوم الضبط Regulation، خلال العقدين الأخيرين، كونه تقنية إدارية تُستخدم للسيطرة على الأسواق أو مراقبة فاعلية المؤسسات؛ إذ تحوّل إلى نمط حكم قائم بذاته، يُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويطرح تصورًا جديدًا للسلطة يتجاوز البيروقراطية الكلاسيكية. ويندرج هذا التحول في سياق ما يُعرف بالدولة الضابطة Regulatory State/ État régulateur، التي لا تُفهم بوصفها انسحابًا للدولة، بل إعادة ترتيبٍ لأدوارها وطرائق تدخّلها[1]. ولا يقتصر هذا التحول على الوسائل، بل يشمل أيضًا اللغة والمفاهيم؛ إذ باتت مصطلحات مثل الامتثال Compliance، والحكومة المفتوحة Open Government، وهيئات الضبط Regulatory Agencies، تتردد في الخطاب العمومي، ويجري دمجها في صلب الفعل العمومي لتصبح مكوّنًا بنيويًا في ممارسة السلطة، ضمن بنى مؤسسية تتداخل فيها حدود العمومي والخاص، وتبتعد فيها هندسة مراكز القرار عن منطق التمثيل السياسي التقليدي.

يندرج كتاب **لحظة الضبط: ولادة ثقافة مضادّة في الحُكم**، الصادر عن معهد العلوم السياسية في باريس في عام 2024، ضمن مشروع بحثي جماعي أشرف عليه الباحث المتخصص في سوسيولوجيا القانون أنطوان فوشيه، مدير الأبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي CNRS وعضو مركز الدراسات السياسية والاجتماعية الأوروبية في جامعة باريس الأولى – السوربون. ويمتد الكتاب على 416 صفحة، ويقدّم تحليلًا تفصيليًا لتحولات الدولة المعاصرة من خلال تتبّع صعود هيئات الضبط، بوصفها فاعلًا مؤسسيًا جديدًا في صياغة السياسات العامة وإعادة تنظيم الحقل الإداري والسياسي. ويتكوّن من مقدمة تحليلية معمّقة، تليها ثلاثة أقسام مترابطة، ثم خاتمة تُبرز ملامح سياسة جديدة للمصلحة العمومية، ويُختتم بملحق وثائقي.

ترسم مقدمة الكتاب، التي حرّرها فوشيه، ملامح التحول العميق الذي شهدته الدولة الفرنسية منذ أواخر القرن العشرين؛ إذ لم تعد السلطة العمومية تُمارَس حصريًا من خلال الأجهزة التقليدية، بل باتت تتوزع على هيئات مستقلة تُعنى بالضبط والتنظيم. ولم تعد هذه الهيئات، التي نشأت عند تقاطع القانون والسياسة والاقتصاد، أجهزة تنفيذية فحسب؛ بل أصبحت أيضًا منتجةً للمعايير، ومؤطِّرةً للفضاء العمومي، ومُعيدةً لتشكيل مفاهيم مثل الشفافية والنزاهة والمصلحة العمومية. ويقترح فوشيه توصيف هذا التحول بـ "لحظة الضبط"، حيث تتبلور معرفة تنظيمية هجينة تتأسس على تداخل المعايير القانونية والاعتبارات التقنية والضغوط السياسية.

يتناول القسم الأول، بعنوان "الولوج إلى لحظة الضبط"، لحظة التأسيس من خلال أربع دراسات حالة توضّح كيف تحوّلت بعض المؤسسات الفرنسية إلى هيئات ضبط، تتمتع باستقلالية نسبية، وتضطلع بوظائف تنظيمية متقدمة. ويشمل هذا القسم تحليل مسار سلطات المنافسة، وتحوّل اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات من مؤسسة مناضلة إلى وكالة لضبط الفضاء الرقمي، وولادة هيئة ضبط الأسواق المالية في سياق أزمات وفضائح متعددة[2]، وأخيرًا إنشاء الهيئة العليا للشفافية في الحياة العامة بوصفها فاعلًا جديدًا في ضبط الأخلاقيات على تخوم المجالين العمومي والخاص.

ويناقش القسم الثاني، بعنوان "حوكمة الضبط"، ديناميات العلاقة بين هيئات الضبط ومحيطها المؤسسي والسياسي. ويحلّل الدور الذي يضطلع به مجلس الدولة في إعادة توجيه الضبط نحو منطق الإدارة العمومية التقليدية، من خلال ما يمكن وصفه بعملية "تدجين الضبط" La domestication de la régulation. ويستعرض التوتر بين نموذج شركة "غوغل" والنموذج الفرنسي للضبط، ويقترح قراءةً سوسيولوجية لوضعية الموظفين داخل هذه الهيئات، بوصفهم تجسيدًا للتحول في وظائف الدولة نحو ما يُعرف بـ "الخدمة العمومية الجديدة". ويناقش أيضًا مقاربة الجندر داخل هذه المؤسسات، لا بوصفها مؤشرًا ديموغرافيًا فحسب، بل رافعة رمزية وتنظيمية لإعادة تشكيل السلطة أيضًا.

ويُخصَّص القسم الثالث، بعنوان "المعرفة التنظيمية وتقنيات الحكم"، لتحليل البعد المعرفي للضبط؛ إذ تُنتج هذه الهيئات معاني جديدة تعيد تشكيل الحقل الإداري والقانوني. ويتناول القسم آليات إنتاج المعنى المشترك في مجال الضبط، والتباسات المفهوم القانوني للضبط بوصفه أداةً جديدة للحكم، ومفهوم "الامتثال" بوصفه صيغةً لتقسيم العمل بين القطاعين العمومي والخاص، وأخيرًا تطبيع الأخلاقيات المهنية وحسبانها جزءًا من الحوكمة المشتركة بين الدولة والسوق.

وفي خاتمة الكتاب، يؤكد فوشيه أن ما نشهده لا يقتصر على تحديث تقني لمؤسسات الدولة، بل يمثّل ولادة سياسة جديدة للمصلحة العمومية، تُدار من خلال معايير هجينة، وأطر تنظيمية مرنة، ومعارف متداخلة تعيد رسم حدود السلطة والمعرفة في الدولة، وتفتح المجال أمام نمط جديد من الحكم يتجاوز النموذج التقليدي من دون أن يلغيه.

1 Giandomenico Majone (ed.), *Regulating Europe* (London/ New York: Routledge, 1996); David Levi-Faur (ed.), *Handbook on the Politics of Regulation* (Cheltenham/ Northampton: Edward Elgar, 2011).

2 مثل قضية أوجين-كولمان Ugine-Kuhlmann في عام 1966، التي شكّلت إحدى الخلفيات المباشرة لإنشاء لجنة عمليات البورصة، وقضية "بيشيني-أميركان كان" Pechiney-American Can، التي أسهمت في تعزيز السلطات الجزائية للجنة في عام 1989، ولا سيما فيما يتعلق بحالات استغلال المعلومات الداخلية في التداول، فضلًا عن فضيحتي إنرون Enron ووُرلدكوم WorldCom، اللتين وفّرتا خلفيةً دوليةً لإعادة تنظيم الرقابة على الأسواق المالية واستحداث هيئة الأسواق المالية في عام 2003.

أولًا: مدخل إلى مفهوم الضبط

يمكن حسبان الضبط أحد أنماط تدخّل الدولة أو الجهات التي تعمل باسمها، إلى جانب أشكال أخرى من الفعل العمومي، تُمارَس إمّا على نحو مباشر عبر الإدارة، أو غير مباشر من خلال مؤسسات وشركات عامة. غير أن هذا المفهوم لا يستقر على مدلول واحد؛ إذ يتأرجح بين معجم القانون واستعمالات العلوم الاجتماعية والاقتصادية؛ وهو ما يفرض تحديد دلالته قبل توظيفه تحليليًا[3]. ولا يقتصر الضبط على اعتباره آليةً تنظيمية تقنية، بل يُستخدم أيضًا لضبط العلاقة بين منطق السوق ومتطلبات المصلحة العمومية، مثل حماية الحقوق وضمان الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم، من الناحية النظرية، ينتمي إلى تقاليد الفكر الليبرالي، فإنه يُوظَّف في كثير من الأحيان لمعالجة اختلالات السوق، ولا سيما في القطاعات التي يصعب إخضاعها لقواعد المنافسة، مثل الاتصالات والطاقة والنقل. وتُناط هذه المهمات بهيئات مستقلة تتولى الإشراف والتوجيه من دون تدخّل مباشر من الدولة وأجهزتها الحكومية، بما يمنحها استقلالًا نسبيًا في اتخاذ القرار. لكنه يثير، في المقابل، أسئلةً تتعلق بشرعية سلطتها، وآليات مساءلتها، وحدود مسؤوليتها، خاصةً عندما تحتفظ السلطة التنفيذية بحق تعيين مسؤوليها. فاستقلال هذه الهيئات لا يكفي، في حد ذاته، لتأسيس مشروعيتها؛ إذ تظل هذه المشروعية مرتبطة بقدرتها على إثبات فاعلية تدخّلها قياسًا على الأهداف التي مُنحت من أجلها صلاحيات الضبط، وبخضوعها للتقييم والمحاسبة[4].

وغالبًا ما تُنظَّم هذه الهيئات في إطار قانوني يُعرف بـ "السلطات الإدارية المستقلة"؛ وهي بنى تنظيمية تعمل خارج التسلسل الإداري التقليدي، وتمارس صلاحيات واسعة في مجالات الضبط. وتختلف تسمياتها من نظام قانوني إلى آخر؛ ففي الأدبيات العربية نجد تنوعًا في المصطلحات، مثل: الهيئات الإدارية المستقلة، والسلطات الإدارية المستقلة، وهيئات الضبط المستقلة، أو ببساطة الهيئات المستقلة. وعلى الرغم من تقارب الوظائف، فإن هذه التسميات تعكس فروقًا دقيقة في درجة الاستقلال، ونطاق المهمات، وموقع الهيئة داخل الهيكل الدستوري أو الإداري للدولة.

تُعدّ هيئات الضبط اليوم جزءًا أساسيًا من التنظيم الإداري الحديث؛ إذ تمارس صلاحيات تنظيمية متزايدة، وتخضع قراراتها لرقابة قضائية نشطة، في إطار توازن جديد بين السلطات يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والسوق والمواطن. وفي هذا السياق، لا يكتفي كتاب **لحظة الضبط** بتقديم تأطير نظري للموضوع، بل ينطلق من تحليل إمبريقي لصعود هيئات ضبط مستقلة باتت تمارس سلطة فعلية في مجالات كانت سابقًا من اختصاص الإدارة المركزية، مثل مراقبة المنافسة، وضبط الأسواق المالية، والإشراف على المحتوى الإعلامي، وحماية البيانات الشخصية. ومن خلال مساهمات متعددة، يرسم المشاركون في الكتاب ملامح ما يسمّونه "لحظة الضبط" بوصفها منعطفًا حاسمًا في تطور أنماط الحوكمة؛ إذ لم تعد الدولة تحتكر القرار، بل باتت تتقاسمه مع كيانات تنظيمية تعمل بمنطق تقني مستقل.

ويفتح هذا التحول الباب أمام تساؤلات جوهرية عن طبيعة السلطة، وحدود الديمقراطية، ومفهوم القرار العمومي، في زمن يتسع فيه مشهد الضبط ويتعقد، وتُعاد فيه صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة تتجاوز النموذج التقليدي للحكم.

ثانيًا: بنيان الكتاب وميزته

ينتمي كتاب **لحظة الضبط** إلى الأدبيات النقدية (ص 17)؛ إذ لا يختزل الضبط في أنه تحديث إداري فحسب، بل يعيد أيضًا من خلاله رسم الحدود بين العمومي والخاص، وبين السياسي والإداري، ويقترح تصورًا مغايرًا للفعل العمومي يقوم على المرونة والتخصص والتداخل المؤسسي. وعلى الرغم من وفرة الأدبيات السابقة بشأن الموضوع، كما تعكسه الببليوغرافيا الغنية الممتدة بين الصفحتين 383 و394، يقدّم هذا العمل مساهمةً نوعيةً تتميز بعمق التحليل وتعدد المستويات المنهجية. وقد انطلق المشروع في عام 2018، وجمع ثلاثة عشر باحثًا من تخصصات متنوعة، مستندًا إلى جهد نظري وميداني مكثّف شمل مقابلات معمقة، ودراسةً تركيبيةً لمسارات الفاعلين داخل مؤسسات الضبط، إلى جانب توظيف مكثّف لمصادر متعددة، من تقارير رسمية ونقاشات برلمانية إلى نشرات إدارية متخصصة. وأفضى هذا الجهد الجماعي إلى بناء أرشيف غني يُعدّ من أبرز نقاط القوة في الكتاب[5].

3 Laurence Calandri, *Recherche sur la notion de régulation en droit administratif français* (Paris: LGDJ, 2012), pp. 2-3, 17-18.

4 Marie-Anne Frison-Roche, "Réversibilité entre légitimité et efficacité dans les systèmes de régulation," in: Marie-Anne Frison-Roche (dir.), *Droit et économie de la régulation, 1: Les régulations économiques: Légitimité et efficacité* (Paris: Presses de Sciences Po; Dalloz, 2004), p. 195.

5 من أبرز الإسهامات المنهجية المبتكرة في الكتاب الدراسة البروسوبوغرافية التي تناولت أعضاء الهيئات القيادية والمديرين التنفيذيين في إحدى عشرة هيئة للضبط. ولا تقتصر هذه الدراسة على توصيف الأفراد الذين يشغلون مواقع القرار، بل تتعمق في تحليل مسارات وصولهم إليها، والخلفيات التعليمية والمهنية المشتركة بينهم؛ بما يُسهم في فهم طبيعة النخب الجديدة التي تتولى إدارة الضبط في السياق الفرنسي. ينظر: ص 211–212.

ويتميز الكتاب أيضًا بمنهجية تحليلية مبتكرة تقوم على ثلاثية مترابطة: المؤسسات، والمهن، والمعارف. ومن خلالها، يقدّم تصورًا متعدد الأبعاد للضبط؛ إذ لا يختزله في الهيئات المستقلة، بل يضعه ضمن شبكة واسعة من الفاعلين تتداخل فيها وسائل التدخل، وتتقاطع فيها التصورات المتعلقة بالسلطة والشرعية والفاعلية. ويطرح الكتاب سؤالًا جوهريًا: أيمثّل الضبط بالفعل نمطًا جديدًا من الحكم أكثر مرونةً وتخصصًا وفاعلية. أم أنه مجرد تسمية عابرة تستجيب لموجة مفهومية رائجة؟ ينحاز المشاركون إلى الفرضية الأولى، مقترحين فهم الضبط بوصفه تطورًا نوعيًا في أنماط الفعل العمومي، لا مجرد امتداد تقني للبيروقراطية التقليدية. فالضبط، من هذا المنظور، لا يقوم على منطق "الأمر والتنفيذ" الذي ميّز الدولة التدخّلية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حينما كانت السياسات الاقتصادية مستلهمةً أساسًا من أفكار الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز John Maynard Keynes، الداعية إلى تدخّل الدولة لضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بدأ النموذج التدخّلي، القائم على مركزية القرار وتوزيع الموارد، يفقد فاعليته مع تعقّد المجتمعات وتحرير الأسواق. وفي هذا السياق، برز الضبط بوصفه بديلًا أكثر مرونة، يعتمد على مرافقة الفاعلين بدلًا من فرض القواعد من أعلى، وعلى بناء معايير مشتركة بدلًا من تشريعات موحدة. فالضبط لا يقتصر على مراقبة الالتزام القانوني فحسب، بل يشمل أيضًا إنتاج المعرفة، وتنسيق المصالح، وتوجيه السياسات عبر وسائل غير مباشرة، مثل التوصيات والمبادئ التوجيهية والآليات التشاركية.

ويُظهر الكتاب أن هذا التحول في أدوات الحكم يرتبط كذلك بتطور البناء الأوروبي؛ إذ أصبح توحيد السوق وتنسيق الأنظمة الوطنية يتطلبان نماذج أكثر توافقًا وتشاركية، بعيدًا عن منطق السيادة المطلقة. وهكذا، لم يعد الفعل العمومي يستند إلى حلول مؤسسية جاهزة، بل بات يُصاغ تدريجيًا من خلال شبكات من الفاعلين تتداخل فيها المؤسسات العمومية والخاصة، الوطنية والدولية، ضمن مشهد متعدد الأبعاد.

ثالثًا: أربع أطروحات رئيسة بين دفتَي الكتاب

1. الولوج إلى لحظة الضبط

يقدّم الكتاب، ولا سيما في القسم الأول، تحليلًا سوسيوتاريخيًا لمسارات ما يسمّيه المشاركون "الولوج إلى لحظة الضبط" (ص 35). وهي عبارة يفضّلونها على تعبيرات من قبيل "التحول نحو الضبط"، لما تنطوي عليه من دلالات التدرج والانخراط المؤسسي المرحلي، بدلًا من التصور الخطي أو الحتمي الذي يفترض انتقالًا فجائيًا أو موحدًا. وينتقد الكتاب الفكرة الشائعة التي تربط تطور ظاهرة الضبط بنزعة مؤسسية اتسمت بتكاثر الهيئات المستقلة، والتي يُعتقد أنها بدأت في سبعينيات القرن العشرين. ويبيّن المشاركون، خلافًا لهذا التصور، أن الضبط لم ينشأ وفقًا لمنطق مؤسسي واحد، بل تبلور داخل مجالات متباينة، مثل المنافسة (الفصل الأول)، والمجال الرقمي (الفصل الثاني)، والأسواق المالية (الفصل الثالث)، وأخلاقيات الفاعلين العموميين (الفصل الرابع)، وذلك ضمن بنى وممارسات تستند إلى مرجعيات مختلفة جذريًا.

ويُظهر المشاركون أن الضبط هو نتاج تعبئات متفرقة قادها فاعلون سياسيون وإداريون ومهنيون سعوا للاستجابة لتحولات سياسية كبرى، مثل تحرير القطاعات التي كانت خاضعة لاحتكار الدولة، أو للتعامل مع أزمات متعددة، من قبيل تراجع شرعية الأدوات التقليدية، وتغير النموذج الاقتصادي، وشيوع فضائح سياسية واقتصادية. ومن هذا المنظور، لا يُعدّ تكاثر الهيئات المستقلة ظاهرة تلقائية أو حتمية، بل نتيجة مسارات متعثّرة وتحولات تدريجية في المرجعيات المؤسسية، تعبّر عن دينامية غير متجانسة في بناء السلطة التنظيمية.

وفي هذا السياق، تُظهر ميلاني فاي Mélanie Vay أن نشأة هيئات المنافسة جاءت ثمرةً لتفاعلات متشابكة بين خبرات مهنية وخيارات سياسية وآليات بيروقراطية. فقد أسهم فاعلون من خلفيات قضائية واقتصادية ومدنية في بلورة ثقافة تنظيمية جديدة داخل هذه الهيئات، في حين وفّر الدعم السياسي، القادم من دوائر وزارية وحزبية ليبرالية، الشرعية اللازمة لهذا التحول، ولا سيما في سياق تحرير القطاعات العمومية. وفي المقابل، تولّت الإدارة تكييف بنيتها البيروقراطية مع هذا النمط الجديد من التدخل، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات وتنسيق العلاقة مع السوق. ولا يكشف هذا التكوين المؤسسي عن تعدد مصادر الشرعية فحسب، بل يعكس أيضًا الطابع المركّب للضبط، حيث يتداخل القانون والتقنية والسياسة في إنتاج نمط من الحوكمة يتجاوز التصورات التقليدية للدولة (ص 50).

2. حوكمة الضبط

يركّز المشاركون في الكتاب، خصوصًا في القسم الثاني، على الفاعلين المنخرطين في حوكمة الضبط وتوجيهه، سواء أكانوا من المؤسسات العمومية أم من القطاع الخاص. ويقدّمون مجلس الدولة بوصفه فاعلًا يتولى "ضبط الضبط" régulateur de la régulation/ méta-régulateur، انطلاقًا من

موقعه المـزدوج، الاستشاري والقضائي. وقد شهد المجلس تحولًا نوعيًا منذ منتصف التسعينيات، تجلّى في خطاب لنائبه جان مارك سوفيه Jean-Marc Sauvé في عام 2017، اعتبر فيه الضبط استجابةً لانحسار أدوات الدولة التدخّلية. فالدولة، وإن تراجعت عن بعض أدوارها التقليدية، لا تزال تسعى لتنظيم السوق وضمان استقراره، أو تصحيح اختلالاته وتوجيه مساراته، مع الحفاظ على مبدأ المنافسة الحرة، وحماية مصالح عامة غير اقتصادية، مثل الحريات الأساسية، وحقوق المستهلكين، وسلامـة المنتجات، وضمان توفير خدمات المصلحة العمومية (ص 176).

ويمكن استخلاص مسألتين أساسيتين من هذا الطرح. تتمثل الأولى في أن الدولة لم تعد قادرة على فرض إرادتها أو تبنّي نهج توجيهي صارم، بفعل التحولات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة، والتحولات السياسية والاجتماعية المرتبطة بتغير أنماط الحياة والممارسـات. أمّا الثانية، فتتمثل في أن الضبط لا يعبّر عن انسحاب الدولة، بل عن إعادة تعريف دورها من خلال أدوات جديدة توازن بين الحرية الاقتصادية والمصلحة العمومية، وتعيد رسم حدود السلطة في سياق يتسم بتعقد متزايد.

ويبيّن المشاركون كيف يعيد الضبط تشكيل الحقل الإداري من الداخل. فقد نجحت شركة غوغل، على سبيل المثال، في تحويل لجنة "الحق في النسيان" إلى أداة لإضفاء شرعية تنظيمية على وجودها، بما يعكس قدرة الفاعلين الاقتصاديين على التكيف مع منطق الضبط، بل المساهمة في صياغته. وفي المقابل، يكشف تحليل المسارات المهنية لقيادات هيئات الضبط عن إعادة رسم خرائط الوصول إلى القرار، حيث تتقاطع الخبرة التقنية مع رأس المال الإداري، من دون أن يؤدي ذلك إلى إنهاء هيمنة النخب التقليدية (ص 225). وتُظهر تحليلات الكتاب كذلك أن توسيع صلاحيات هيئات الضبط لا يعكس فقط رغبةً في تعزيز فاعليتها، بل يُستخدم أيضًا وسيلةً لحمايتها من مخاطر التهميش أو إعادة الهيكلة. فكلما اتسع نطاق تدخّلها، ازدادت قدرتها على ترسيخ موقعها داخل المشهد المؤسسي، ضمن توازن دقيق بين الاستقلال الوظيفي والارتباط السياسي.

وفي سياق الإصلاحـات المؤسسية، تقدّم أوليفيا بـوي-شـوان Olivia Bui-Xuan دراسةً إحصائيةً حول إدماج مقاربة النوع في كوادر مؤسسات الضبط، مبيّنةً كيف انتقلت هذه الهيئات من فضاءات يغلب عليها الطابع الذكوري إلى وضع يقترب من المساواة بين الجنسين، مع استمرار فروق واضحة بحسب مجالات الضبط، سواء على مستوى الأجور أو في المناصب القيادية التي لا يزال معظمها يشغله الرجال (ص 249). ويُظهر المشاركون، في هذا الصدد، أن حقل الضبط لا يقتصر على الهيئات الرسمية، بل يشمل أيضًا الإدارات والقضاء والمحامين والمستشارين والشركات، بما يعكس الطبيعة المركّبة للضبط بوصفه من أنماط الفعل العمومي، يعيد رسم خريطة السلطة في المجتمعات المعاصرة.

3. دور المعارف الوظيفية في تشكّل سلطة الضبط

يناقش المشاركون في الكتاب بكثافة، ولا سيما في القسم الثالث، سيرورة التحول في وظائف هيئات الضبط، التي تجاوزت دورها التنفيذي لتضطلع بوظائف معرفية وتقنية تُسهم في إعادة تعريف أنماط تدخّل الدولة. وتعتمد هذه الهيئات آليات مثل تقييم المخاطر، وتحليل الفاعلية، وتوجيه السياسات، في مجالات معقدة كالصحة والبيئة والأسـواق المالية. ويعكس هذا التحول بروز نمط جديد من الحكم يرتكز على مبادئ مثل الامتثال، والمرونة التنظيمية، والابتكار المفهومي؛ وهي توجّهات لم تكن مألوفة في بيروقراطية الدولة الكلاسيكية. ويُظهر النقاش أن هذه التحولات لا تمثّل قطيعة كاملة مع الدولة، بل تعبّر عن سيرورة تدريجية لإعادة التشكيل، تُنتج "معارف" (ص 272) تتداولها شبكات من الفاعلين، من قانونيين وإداريين وخبراء وشركات ومنظّمات غير حكومية وغيرهم، وتُستخدم لتبرير شرعية جديدة للضبط تقوم على الفاعلية والحداثة والتشاركية.

ويخلص النقاش إلى أن هذه المعارف الوظيفية المرتبطة بمجال الضبط لا تُلغي بالضرورة المرجعيات الأساسية، مثل القانون الإداري أو التمييز بين العمومي والخاص، لكنها تعيد ترتيبها بمرونة، وتتيح فرصًا لإصلاحات متتالية من دون أن تشكّل بالضرورة "ثورة" أو "نقطة تحول"، بل ما يشبه التحول "الهادئ" أو "المتدرج" في أنماط الحكم. وفي هذا السياق، تتناول لولا أفريل Lola Avril هذا المنحى بمزيد من التفصيل، فترسم خريطة للمجالات التي بات فيها الضبط يتجاوز وصفه تقنيةً إداريةً ليغدو فضاءً معرفيًا ومؤسسيًا تتقاطع فيه المبادرات الأكاديمية، وتقارير مراكز التفكير، والمنتديات، والهيئات الاستشارية، بما يفضي إلى تشكيل شبكة من الفاعلين تتجاوز التخصصات التقليدية، وتعيد تشكيل أدوات فهم السياسات العمومية والتدخّل فيها (ص 274).

وتبيّن إيزابيل بوكوبزا Isabelle Boucobza، من خلال تحليلها خطابات عدد من القانونيين، كيف يُربك الضبط التصنيفات القانونية التقليدية، ويُزعزع التمييز بين "هيئات الحقوق والحريات" و"هيئات السوق"، بل يعيد رسم الحدود بين القانونَين العام والخاص. وقد أدى ذلك إلى غموض في تحديد طبيعة مهمات الهيئات المستقلة ووضعها القانوني، وإلى تآكل حدود التصنيفات التقليدية التي كانت تفصل بين أنماط التدخل العمومي. أمّا الامتثال، الذي يُقدَّم اليوم بوصفه "الذراع

التنفيذية الجديدة للضبط" (ص 330)، فيُفترض أن يُسهم في تعزيز السيادة الاقتصادية والحوكمة الرشيدة من خلال آليات متخصصة وفاعلين تقنيين، على الرغم من أن شرعيتهم لا تزال محل جدل. ووفقًا للمشاركين في الكتاب، لا يمثّل الامتثال خصخصةً أو تفويضًا خارجيًا، بل يرسم ملامح نمط من الحكم المشترك بين العمومي والخاص، يقوم على شراكة تنافسية بين الوكالات، والإدارات الاقتصادية المركزية، والشركات الكبرى، ومكاتب الاستشارات (ص 348).

وتبرز يانا فارغوفتشيكوفا Jana Vargovčíková، من خلال تناولها سياسات الأخلاقيات المهنية، هذا التوجه الجديد الذي يسعى لإعادة ابتكار العلاقة بين القطاعين العمومي والخاص بعيدًا عن المقاربة العقابية التقليدية. ويُعدّ هذا الضبط الاستباقي جزءًا من حقل أوسع يتبنّى سياسات وقائية لإدارة المخاطر، تستند، في خلفيتها النظرية، إلى المقاربة الاقتصادية للسلوك غير القانوني عند غاري بيكر، حيث يُفسَّر هذا السلوك بوصفه نتيجةً لحساب عقلاني بين التكلفة المتوقعة والعائد المحتمل[6]. وفي هذا السياق، تُستخدم مدونات السلوك والأخلاقيات بوصفها أدوات وقائية لإدارة مخاطر تضارب المصالح والفساد، وتأطير السلوك المهني قبل تحوله إلى مخالفة تستدعي التدخّل الزجري، بما يعزز الطابع الاستباقي للتدخّل العمومي ويقلل الاعتماد على العقاب اللاحق (ص 349).

ويطرح فوشيه، في خاتمة الكتاب، فكرةً محوريةً مفادها أن الضبط يُجسّد "إعادة تموضع سلطة الحكم خارج الإطار السياسي التقليدي" (ص 378). ولا يقتصر هذا التحول على إعادة توزيع السلطة، بل يشمل أيضًا إعادة تعريف المصلحة العمومية بما يتوافق مع أولويات القطاعات الخاضعة للضبط، على نحو قد يُضعف تمثيل المواطنين ويُربك آليات المساءلة الديمقراطية. فقد أصبحت هيئات الضبط المستقلة، التي كانت تُعدّ سابقًا بيروقراطيات تقنية هامشية، تشكّل مركزًا جديدًا داخل شبكات السلطة، تتقاطع فيه الحقول السياسية والإدارية والاقتصادية، ويُعاد من خلاله رسم أنماط صنع القرار العمومي. ومع اتساع مجال الضبط ليشمل مجالات غير اقتصادية، تتبلور ثقافة مؤسسية مضادة تُزعزع الحدود التقليدية بين العمومي والخاص، وبين الإدارة والسياسة.

غير أن هذا المركز الجديد، على الرغم من فاعليته، يظل هشًّا من حيث الشرعية، ويواجه توترات مستمرة ومحاولات متكررة لإخضاعه مجددًا للسلطة السياسية أو القضائية. ثمّ إن صعوده يقابله انحسار تدريجي لدور السلطة التنفيذية، التي باتت تُراكم أدوات استثنائية وتدابير ظرفية، من دون أن تستعيد قدرتها الفعلية على المبادرة أو التأثير. وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن إعادة صياغة المصلحة العمومية من داخل القطاعات الخاضعة للضبط، في تفاعل وثيق مع مصالح الفاعلين الاقتصاديين؛ وهو ما يُضعف حضور المطالب الاجتماعية ويُهمّش مشاركة المواطنين في صياغة السياسات، على الرغم من محاولات بعض الهيئات تطوير آليات للتشاور والمساءلة.

4. ولادة ثقافة مضادة للحكم

يطوّر فوشيه وزملاؤه، من خلال الكتاب كله، تصورًا متقدمًا يدفع إلى تجاوز فهم الضبط بوصفه أداة لتنظيم الأسواق فحسب. وتفضي قراءة الكتاب، بدلًا من ذلك، إلى فهمه بوصفه تحولًا جذريًا في طبيعة الدولة نفسها. فالضبط، كما يتضح من مجمل فصول الكتاب، يجسّد "ثقافة مضادة" لا يمكن إدراك دلالتها إلا بإعادة الدولة إلى سياقها التاريخي الأعمق. فالدولة التدخلية، التي كانت تمارس سلطتها عبر أدوات مركزية، خضعت لتحول عميق أفضى إلى تفاعل الضبط معها بدلًا من الاصطدام بها. ومن ثم، فإن تاريخ الضبط هو، في جوهره، تاريخ تحوّل الدولة؛ إذ لم يعد الفاعلون العموميون والخواص منفصلين بعضهم عن بعض، بل أصبحوا متداخلين ومتلازمين في ممارسة السلطة.

ويُفضي هذا التحول إلى نشوء "بيروقراطيات عمومية جديدة" تمثّلها هيئات الضبط، وتنتج نوعًا جديدًا من السلطة يُسمّى "سلطة الضبط"، وهي سلطة تقوم على التعاون بين القطاعين العمومي والخاص، وتستلزم تطوير "معارف جديدة في إدارة الشأن العمومي" (ص 179). وتوفّر هذه المعارف فهمًا أعمق للعلاقات التنظيمية، وقدرةً أكبر على التكيف مع البيئات المتغيرة، بما يجعل الضبط أكثر اتصالًا بالواقع وأكثر فاعلية من أدوات الحكم التقليدية.

ومن أبرز الإسهامات النظرية التي يطوّرها الكتاب مفهوم "تماثل البنى" Isomorphisme، الذي يفسّر أوجه التشابه البنيوي بين بنى مؤسسية متباينة؛ بما يتيح مقارنة عناصرها أو إسقاط بعضها على بعض، على الرغم من اختلاف السياقات والوظائف. ويوظّف فوشيه هذا المفهوم للكشف عن أوجه التماثل في بنية هيئات الضبط وسلوكها، على الرغم من تنوع مجالات تدخّلها؛ إذ تشترك هذه الهيئات في خصائص مهنية واجتماعية تُشكّل ما يشبه "فضاءً اجتماعيًا ومهنيًا خاصًا" أو "عالمًا مصغرًا" (ص 179)، له قواعده وأعرافه الخاصة التي تُكسبه قدرًا من الاستقلال النسبي عن الدولة.

6 Gary S. Becker, "Crime and Punishment: An Economic Approach," *Journal of Political Economy*, vol. 76, no. 2 (1968), p. 176.

رابعًا: ملاحظات نقدية

مع أن عبارة "ثقافة مضادة للحكم" تنطوي على دلالة قوية وتوحي بتحولات عميقة في أنماط ممارسة السلطة، فإن فوشيه ينبّه إلى ضرورة تجاوز القراءة السطحية لهذا المفهوم. فالدولة لم تُقصَ من عملية الضبط، بل لا تزال تضطلع بدور محوري في رسم معالمها، من خلال وضع الإطار القانوني، وتحديد نطاق التدخل، وصياغة القواعد الموضوعية، واعتماد التوصيات أو إجازتها. وانطلاقًا من التداخل البنيوي بين الدولة والهيئات المستقلة، يقترح فوشيه توصيفًا أدق لطبيعة التحول الجاري؛ فهو لا يقوم على إلغاء تدخّل الدولة، بل على إعادة تشكيله وفقًا لمنطق أكثر مرونةً وتشاركيةً، يعيد توزيع الأدوار بقدر ما يعيد تعريف السلطة العمومية.

ويتجلّى هذا التحول بوضوح في مجال النظام العام الاقتصادي، حيث تُعدّ هيئات الضبط ركيزةً أساسيةً في هندسة هذا المجال. ومع ذلك، تتباين القراءات بشأن دلالاته؛ إذ يرى باحثون، مثل جاك شوفالييه، أن تعزيز مكانة هذه الهيئات لا يفضي إلى نهاية مفهوم "الشرطة الاقتصادية"[7]، بل إن نمطَي التدخل، التقليدي والقائم على الضبط، لا يتعارضان، وإنما يتكاملان ضمن عملية إعادة صياغة للفعل العمومي تعيد رسم حدود السلطة وتعيد تعريف وظائفها.

وعلى الرغم من أن ممارسة الضبط تجري ضمن تداخلات معقدة، وأحيانًا غامضة، بين القطاعَين العمومي والخاص، وتستند إلى مزيج من المعارف والممارسات والسلطات المتحولة، فإن تساؤلات مشروعة تظل مطروحة بشأن مدى استدامة هذا النموذج الذي بات مندمجًا في بنية الدولة. فكتاب **لحظة الضبط**، على الرغم من ثرائه التحليلي، ولا سيما في تتبّع تحولات هذا النموذج، لا يقدّم تقييمًا حاسمًا لنتائجه. فهل يمكن حسبان هذا التوسع في الضبط فعالًا بالقدر الذي يُروَّج له؟ وهل من المقبول والفعال أن تستمر هذه "الثقافة المضادة للحكم" في التغلغل داخل البنية المؤسسية للدولة؟ وفي هذا السياق، لا تنتهي الخاتمة إلى موقف تقويمي أو تحليل استشرافي حاسم، على الرغم مما تسجّله من مخاطر ديمقراطية وعدم استقرار بنيوي في نمط الحكم القائم على الضبط (ص 379). ولئن كانت نبرة الكتاب تميل إلى الإيجابية إزاء استمرارية نموذج الضبط وصموده، فإن فصوله تكشف، كلٌّ من زاويته، حدود هذا النموذج وتثير تساؤلات نقدية بشأن مدى ملاءمته واستجابته لتحديات الحكم المعاصرة.

ويسلّط الكتاب الضوء على نقطة مركزية في فهم الضبط، تتمثّل في أنه لا يقوم على قواعد ثابتة، بل على توازنات قلقة وعرضة للاضطراب. فثمة دائمًا محاولة للتوفيق بين مقتضيات المنافسة الاقتصادية وتنفيذ السياسات العامة التي تخدم المصلحة العمومية؛ وهي صيغة يصفها الكتاب بأنها "لعبة توازن غير مستقرة تمامًا" بين هذين المطلبَين (ص 179). ويبيّن أن هيئات الضبط لا تعمل في انسجام كامل، بل يسود بينها قدر من التنافس يمتد أحيانًا إلى داخل كل هيئة على حدة. ويؤدي هذا التنافس إلى إضعاف بعض الهيئات، ولا سيما تلك المعنية بحماية الحريات الفردية، مقارنةً بالهيئات المختصة بتنظيم المنافسة الاقتصادية التي تحظى، في الغالب، بدعم أقوى.

ويبيّن الكتاب أيضًا أن الفاعلين في مجال الضبط يتعاونون أحيانًا ويتنافسون أحيانًا أخرى ضمن ما يُسمّى "لعبة الشركاء والخصوم" (ص 376). ويُنتج هذا التفاعل ثلاث صيغ مختلفة لممارسة الضبط، هي: 1. الامتثال؛ أي التحقق من احترام القواعد، 2. الضبط المشترك؛ أي التعاون بين الدولة والقطاع الخاص، 3. الضبط الذاتي؛ أي أن تتولى التنظيمات تنظيم نفسها بنفسها. وعلى الرغم من أن هذه الصورة تكشف عن تعقّد مؤسسي واضح، فإن الكتاب لا يقدّم تقييمًا صريحًا لمدى نجاح هذه الهيئات في أداء مهماتها، ولا يناقش على نحو نقدي إن كانت هذه التوازنات الهشة تؤثّر سلبيًا في فاعلية الضبط.

ومن جهة أخرى، لا يقدّم الكتاب تقييمًا لأداء الهيئات المعنية أو لنتائج تدخّلاتها، لكنه يبرز جملةً من العوائق البنيوية التي تحدّ من فاعلية النموذج الضبطي القائم على تعدّد الفاعلين وتداخل الأدوار، من بينها ضعف التنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين، وضبابية الأدوار التكاملية المنوطة بهم. وعند السعي للتوافق، تميل هذه الهيئات، في بعض الحالات، إلى تجنّب اللجوء إلى العقوبات، بغضّ النظر عن أنها عنصر أساسي في شرعيتها ومبرر لوجودها. وتحذّر بوكوبزا من أن هذا التوجه قد يضعف الهيئات المعنية بتنظيم مجالات حساسة في الحياة الاجتماعية، مثل حماية الخصوصية والحقوق الفردية؛ لأن هذه المجالات تتطلب حمايةً فعليةً للحقوق، لا مجرد توازن بين المصالح الاقتصادية ومصالح الشركات (ص 307).

وكان من الممكن أن يقدّم الكتاب قراءةً أعمق لمدى نجاح هيئات الضبط في تحقيق أهدافها، ولانعكاسات تدخّلها في حياة المواطنين، وفي احترام القانون، وفي الأداء الاقتصادي العام. ومع أنه يشير إلى انخراط الجهات الخاضعة للضبط، ولا سيما الشركات الكبرى، في التفاوض بشأن القواعد والمشاركة في تنفيذها، فإن هذا الجانب لم يحظَ بتحليل مفصل (ص 322). وكان في الإمكان توسيع هذا النقاش استنادًا إلى أطروحة "الرأسمالية الضابطة"، التي تفترض أن الخصخصة

7 Jacques Chevallier, "La régulation, alternative à la police économique?" in: Fabien Bottini (dir.), *La police de la liberté* (Luxembourg: LegiTech, 2021), pp. 180-188.

لا تفضي بالضرورة إلى نزع الضبط، بل إلى إعادة توزيعه بين الدولة والشركات والتنظيمات المهنية والشبكات العابرة للحدود. ومن هذه الزاوية، يصبح السؤال النقدي أقل ارتباطًا بوجود الهيئة المستقلة في حد ذاته، وأكثر ارتباطًا بقابلية هذا التشابك بين الضبط العمومي والخاص للمساءلة الديمقراطية[8].

ويطرح فوشيه تصورًا مغايرًا للسرديات التي تروّج لانحسار دور الدولة أمام تمدد الفاعلين الاقتصاديين؛ إذ يعيد موضعتها في عملية الضبط من خلال إبراز استمرار حضورها المؤسسي في قلب هيئاته. فبدلًا من التسليم بأطروحة استحواذ المصالح الخاصة Capture، يُظهر أن البنية الإدارية لهذه الهيئات لا تزال تتسم بقدر من الصلابة، بفعل وجود أطر تقنية وإدارية تنتمي إلى القطاع العمومي، بما يضفي نوعًا من التوازن المؤسسي يحدّ من تغلغل منطق السوق (ص 64). غير أن هذا التوازن لا يلغي التوترات البنيوية التي تواجه هذه الهيئات؛ إذ تظل عرضةً لتأثيرات ناتجة من التداخل بين منطق المرفق العمومي ومنطق السوق. ويسلّط فوشيه الضوء على هذه الإشكالية من خلال تحليل حالات مثل الهيئة الفرنسية للأسواق المالية AMF واللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات CNIL[9]، حيث يتجلى التعايش الهش بين القطاعَين العمومي والخاص، وما يرافقه من اختلالات وظيفية تثير تساؤلات بشأن فاعلية الضبط واستقلاليته.

وفي هذا السياق، تقدّم فارغوفتشيكوفا قراءةً نقديةً تنبّه إلى خطر تحول التفكير النقدي داخل هذه الهيئات إلى خطاب مُهادن يتماهى مع منطق السوق بدلًا من الحفاظ على استقلاليته. وتحذّر من اندماج القيم المهنية في آليات السوق، بما يضعف قدرتها على مقاومة التداخل بين المصالح العمومية والخاصة، ويثير إشكاليات جوهرية تتعلق بمستقبل حياد المؤسسات (ص 373).

ومع أن الكتاب يقدّم إطارًا نظريًا مركّبًا وغنيًا، فإنه يفتقر إلى أمثلة واقعية تجسّد حالات ملموسة من الانحراف أو الخضوع للضغوط الصناعية. فمثلًا، تُعدّ قضية دواء "ميدياتور" Mediator, benfluorex، التي شغلت الرأي العام الفرنسي منذ مطلع الألفية، مثالًا دالًا على هشاشة الضبط في مواجهة المصالح الاقتصادية؛ فقد استُخدم هذا الدواء، المُسوَّق منذ عام 1976، علاجًا مساعدًا لمرضى السكري الذين يعانون زيادة الوزن، قبل أن تؤدي المعطيات المتراكمة إلى سحبه من السوق الفرنسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 بسبب ما ارتبط به من مضاعفات خطيرة على صحة القلب. وقد أثار هذا التأخر في السحب انتقادات واسعة بشأن استقلالية الجهات الضبطية وقدرتها على مقاومة النفوذ الصناعي[10].

ويقدّم الكتاب ملامح مقاربة جديدة لموقع الدولة في ظل صعود سلطات الضبط؛ إذ لا يُقرأ هذا الصعود بوصفه انسحابًا للدولة أو خصخصةً مباشرةً للفعل العمومي، بل بوصفه إعادة تشكيل لدورها داخل فضاء تتقارب فيه النخب الإدارية من المصالح الخاصة من دون أن تنفصل عن مرتكزاتها المؤسسية (ص 29). ومن ثم، لا تكفي أطروحة استحواذ المصالح الخاصة Capture وحدها لفهم الفضاء العام والخاص الذي تتشكّل فيه مواقع الضبط وأدوار القائمين عليه (ص 210). غير أن هذا التركيب يظل حاملًا لمخاطر ديمقراطية وعدم استقرار بنيوي، لأنه يجعل مواضع السلطة الفعلية وآليات مساءلتها أقل وضوحًا (ص 379). ومع ذلك، فإن هذه الأطروحة، على الرغم من تماسكها النظري، لا تعالج بما يكفي التوترات التي تنشأ بين منطق الضبط ومنطق الديمقراطية. ففوشيه لا يتوقف عند أثر هذه الآليات في علاقة المواطن بالدولة، ولا يناقش إن كانت تعزز المشاركة والمساءلة أم تعيد تشكيلهما وفق منطق تقني يهمش الفاعل المدني. إضافة إلى ذلك، فإن غياب تحليل معمّق لانعكاسات هذا النموذج على العدالة الاجتماعية وتمثيل الفئات غير الاقتصادية يضعف قدرة هذا التصور على استشراف تحدياته الديمقراطية على المدى البعيد.

ولا يخفي الكتاب أن الدولة لم تعد تحتكر صياغة المصلحة العمومية، وهو ما يُقدَّم بوصفه إعادة صوغ لطرائق إنتاجها عبر إشراك فاعلين غير حكوميين في تعريفها وتنفيذها. غير أن هذا التحول، وإن بدا في ظاهره ديمقراطيًا، يُخفي انزياحًا نحو شرعية مستمدة من السوق أكثر مما هي مستمدة من التمثيل السياسي أو الرقابة البرلمانية. فالمصلحة العمومية، في هذا السياق، تنزاح تدريجيًا نحو منطق تنافسي، وتصبح أقرب إلى التوازنات الاقتصادية منها إلى المبادئ الدستورية أو الحقوقية. وفي هذا الصدد، تشير فاي إلى محدودية الدراسات التي تحافظ على نظرة نقدية تجاه الأسس النظرية والعملية التي تشرعن دور الهيئات المستقلة داخل الدولة، وتمنحها سلطة إعادة تعريف الأولويات العمومية (ص 42).

8 John Braithwaite, "The Regulatory State?" in: R. A. W. Rhodes, Sarah A. Binder & Bert A. Rockman (eds.), *The Oxford Handbook of Political Institutions* (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 408.

9 تُعدّ سلطة الأسواق المالية AMF هيئةً ضابطةً للأسواق المالية، تضطلع بضمان حسن سيرها وشفافيتها وحماية المستثمرين، مستندةً في ذلك إلى صلاحيات رقابية وزجرية واسعة. أمّا اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات CNIL، التي أُنشئت في عام 1978، فقد تجاوزت وظيفتها الأصلية المتمثلة في حماية الأشخاص من مخاطر المعالجة المعلوماتية للبيانات الشخصية، لتغدو فاعلًا ضبطيًا هجينًا يزاوج بين صون الحريات الفردية وتنظيم الاقتصاد الرقمي وتدفقات البيانات، مع خضوع قراراتها لرقابة مجلس الدولة الفرنسي.

10 Solène Lellinger, "Influences, prise de décisions et responsabilités: L'exemple du Mediator® (benfluorex)," Pré-publication, document de travail, HAL, 2020, p. 1, accessed on 29/5/2026, at: https://acr.ps/hBxMwoM

وعلى الرغم من الإشارات المتفرقة في بعض الفصول إلى المخاطر الديمقراطية المصاحبة لهذا التحول (ص 379)، فإن النقاش في الكتاب لا يزال في حاجة إلى انخراط أوسع مع التحليل النقدي. فغياب موقف واضح من قدرة هيئات الضبط على إعادة توجيه منطق الدولة من الداخل، عبر أدوات غير مباشرة مثل التوصيات وبرامج الامتثال وآليات التشاور والضبط المشترك، يحدّ من قوة أطروحة الكتاب. إضافة إلى ذلك، فإن التركيز على دور القاضي، ولا سيما مجلس الدولة في السياق الفرنسي، يقابله تغييب شبه تام لدور البرلمان، الذي يُفترض أن يجسد الرقابة الديمقراطية على هيئات الضبط المستقلة موضوع الدراسة، مع أن هذا الدور لا يحظى في التحليل بموقع مماثل لموقع القضاء الإداري أو مجلس الدولة.

وفي الحصيلة، لا يغلق الكتاب النقاش بقدر ما يفتحه على سؤال الشرعية: كيف يمكن أن تؤثّر هيئات تستند إلى الخبرة والاستقلال في ترتيب الأولويات العمومية من دون أن تنفصل عن الرقابة الديمقراطية؟ فمشروعيتها لا تُستمد من الكفاءة وحدها، بل من قدرتها على الخضوع للمساءلة، وإبقاء المواطنين والجمعيات والبرلمان ضمن دائرة تحديد المصلحة العمومية ومراقبة مآلاتها. وهنا تكمن قيمة الكتاب وحدوده في آنٍ واحد؛ فهو يكشف التحول، لكنه لا يحسم شروط ضبطه الديمقراطي نهائيًا.

المراجع

Becker, Gary S. "Crime and Punishment: An Economic Approach." *Journal of Political Economy*. vol. 76, no. 2 (1968).

Bottini, Fabien (dir.). *La police de la liberté*. Luxembourg: LegiTech, 2021.

Calandri, Laurence. *Recherche sur la notion de régulation en droit administratif français*. Paris: LGDJ, 2012.

Frison-Roche, Marie-Anne (dir.). *Droit et économie de la régulation. 1: Les régulations économiques: Légitimité et efficacité*. Paris: Presses de Sciences Po; Dalloz, 2004.

Lellinger, Solène. "Influences, prise de décisions et responsabilités: L'exemple du Mediator® (benfluorex)." Pré-publication, document de travail, HAL, 2020, at: https://acr.ps/hBxMwoM

Levi-Faur, David (ed.). *Handbook on the Politics of Regulation*. Cheltenham/ Northampton: Edward Elgar, 2011.

Majone, Giandomenico (ed.). *Regulating Europe*. London/ New York: Routledge, 1996.

Rhodes, R. A. W., Sarah A. Binder & Bert A. Rockman (eds.). *The Oxford Handbook of Political Institutions*. Oxford: Oxford University Press, 2006.